خلال جولة تفقدية للمواقع الجديدة المخصصة للعربات برفقة وزراء البلدية والإسكان والأشغال العامة

«التجارة»: إلغاء 1100 رخصة لعربات الطعام المتنقلة

■ خليفة العجيل: كل من يحاول الالتفاف على القانون سيتم التعامل معه وفق إجراءات واضحة وصارمة

■ تحديد 5 مواقع جديدة لعربات الطعام المتنقلة ابتداءً من يناير الجاري.. موزعة جغرافياً على عدد من المناطق

أعلنت وزارة التجارة والصناعة، عن قيام وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل بجولة ميدانية تفقدية على المواقع والمساحات الجديدة المخصصة لعربات الطعام المتنقلة، وذلك ظهر يوم الخميس 1 يناير الجاري، رافقه وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري ووزيرة الأشغال العامة د.نورة المشعان.

وفي هذا السياق، قال وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل، في تصريح صحافي عقب الجولة: «وزارة التجارة والصناعة مستمرة في أعمالها التنظيمية لتطوير قطاع عربات الطعام المتنقلة، بما يحقق بيئة أعمال أكثر عدالة واستدامة، ويعزز جودة الخدمات المقدمة، ويرفع كفاءة الاستفادة من المواقع والمساحات المخصصة لهذا النشاط». وأوضح أن الوزارة تنطلق في إجراءاتها من هدف أساسي يتمثل في دعم المبادرين ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع الجادة الذين التزموا بالقانون والاشتراطات المعتمدة، مؤكدا أن حماية مصالح الملتزمين تمثل أولوية تنظيمية لا تهاون فيها.

وأضاف بالقول: «نحرص على حماية أصحاب المشاريع الجادة من أي ممارسات تخلق منافسة غير عادلة أو تضر بفرص الملتزمين، ولن نسمح بأن تستغل التراخيص على حساب من التزم بالقانون».

وبين أن الوزارة، وضمن مراجعاتها الدورية والمستمرة، قامت بإلغاء ما يزيد على 1100 رخصة من رخص عربات الطعام المتنقلة، لكونها غير نشطة أو غير مجددة أو غير مستوفاة للاشتراطات التنظيمية، وذلك في إطار خطة متكاملة لتنقية السجلات التجارية، وتوجيه الفرص إلى مستحقيها، وتعزيز الانضباط في هذا القطاع الحيوي.

وشدد الوزير على أن الوزارة، وبالتوازي مع دعمها للمشاريع الجادة، تتبنى إجراءات رقابية صارمة وحازمة لضبط المخالفات ومنع أي تحايل أو استغلال للتراخيص، مؤكدا: «كل من يحاول الالتفاف على القانون أو توظيف الترخيص بصورة تضر بالسوق أو بالمشاريع الملتزمة، سيتم التعامل معه وفق إجراءات واضحة وصارمة، دون تهاون».

وأشار إلى أنه تقرر تحديد خمسة مواقع جديدة لعربات الطعام المتنقلة ابتداء من يناير 2026، موزعة جغرافيا على عدد من المناطق في البلاد، وذلك ضمن رؤية تنظيمية تهدف إلى استيعاب النشاط الفعلي للعربات، وتحقيق عدالة التوزيع المكاني، وتسهيل الرقابة والتنظيم، وفق التوزيع الجغرافي المعتمد للمواقع.

واختتم وزير التجارة والصناعة تصريحه بالتأكيد على أن الوزارة ماضية في تطوير الأطر التنظيمية والرقابية بما يحقق المصلحة العامة، ويرسخ الثقة في بيئة الأعمال، ويضمن استمرار قطاع عربات الطعام المتنقلة كمسار داعم لريادة الأعمال ضمن ضوابط واضحة تحفظ الحقوق وتمنع التجاوزات.

وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري خلال الجولة الميدانية التفقدية على المواقع والمساحات الجديدة المخصصة لعربات الطعام المتنقلة

ليبلغ إجمالي ملكياتها 7,05 مليارات دينار.. وتشكل نحو 13,1٪ من إجمالي القيمة السوقية لـ «البورصة» البالغة 53,19 ملياراً

1,1 مليار دينار قفزة بملكيات الحكومة في 29 شركة مدرجة خلال 2025

المحلل المالي

شهدت ملكيات الجهات الحكومية في 29 شركة مدرجة ببورصة الكويت قفزة بقيمة 1,1 مليار دينار خلال عام 2025، لتبلغ نحو 7,05 مليارات دينار في ديسمبر الماضي، وهو ما يعادل نحو 19,5٪ من القيمة السوقية لتلك الشركات والبالغة 36,1 مليار دينار، وأيضا تعادل نحو 13,1٪ من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة بالبورصة والبالغة 53,19 مليار دينار.

وبحسب رصد لـ «الأنباء» لملكيات الجهات الحكومية بالشركات المدرجة، يتبين أن ملكياتهم ارتفعت بنحو 724 مليون دينار في بيت التمويل الكويتي، و80 مليون دينار في بنك الكويت الوطني، أما خلال آخر 7 سنوات، فقد ارتفعت ملكية الحكومة في الشركات المدرجة بنحو 2,8 مليار دينار، ما يعادل ارتفاع نسبته 65٪، مقارنة بقيمتها البالغة 4,28 مليارات دينار نهاية 2018.

وتتزامن هذه القفزة في قيمة ملكيات الجهات الحكومية بالشركات المدرجة خلال عام 2025، مع الأداء القوي للأسهم القيادية، وهو ما انعكس إيجابا على أداء البورصة بشكل عام لتسجل مكاسب على صعيد القيمة السوقية بلغت نحو 9,6 مليارات دينار، وتستقبل سيولة كبيرة بلغت نحو 26,58 مليار دينار، لتختتم بورصة الكويت عاما استثنائيا بكل المقاييس.

وقد انعكس الأداء القوي للأسهم الكويتية خلال العام الماضي، على أداء مؤشرات السوق، ليحقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنسبة 21,1٪، وارتفع المؤشر الرئيسي 20,1٪، فيما سجل مؤشر السوق العام نموا بنسبة 20,9٪، في عام يمكن وصفه بالقياسي من حيث العوائد واتساع نطاق الصعود ليشمل معظم القطاعات.

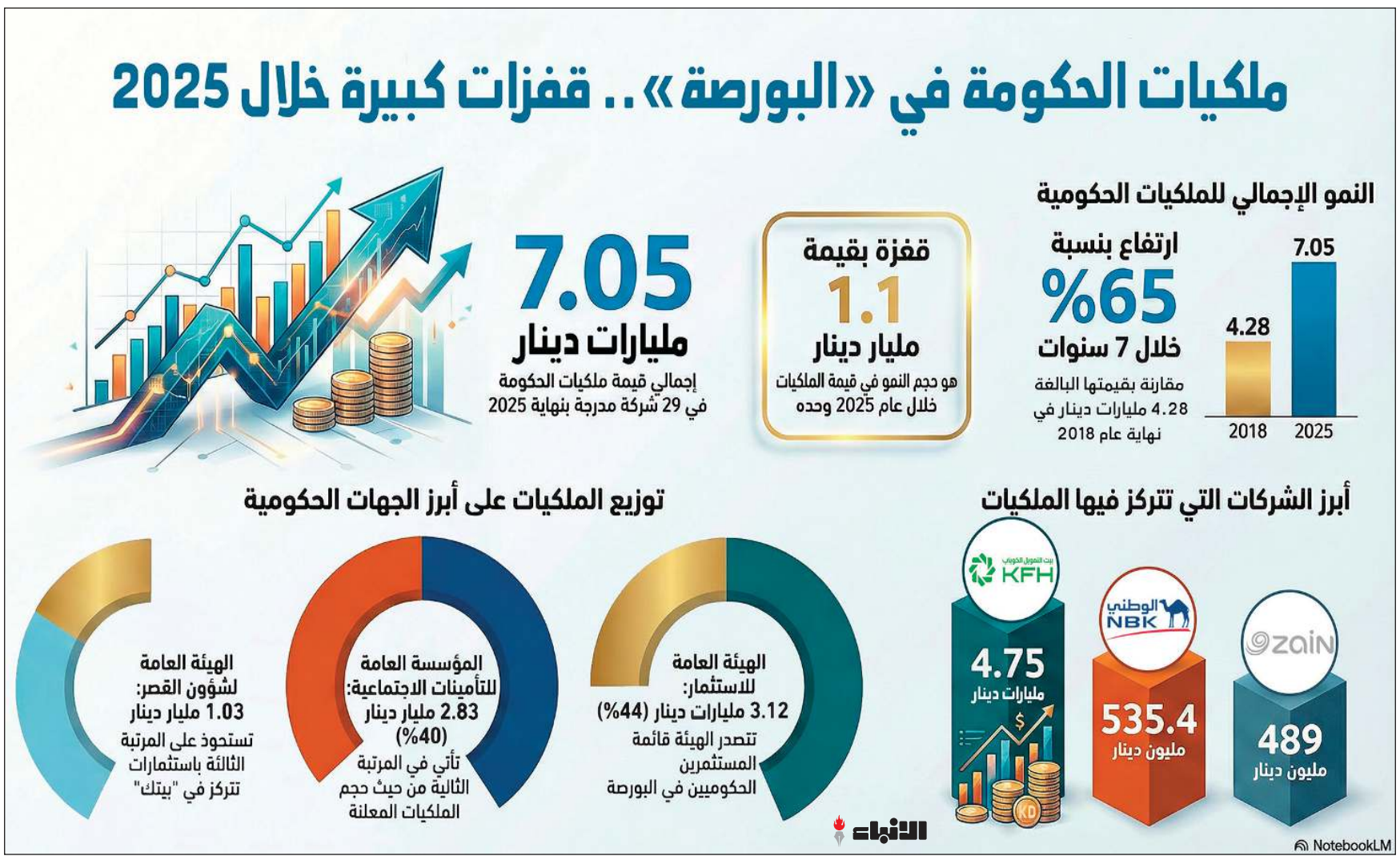

«هيئة الاستثمار»

وفي تفاصيل توزيع ملكيات الجهات الحكومية بالبورصة، تظهر البيانات أن الهيئة العامة للاستثمار تأتي في الصدارة من حيث ملكيتها المعلنة بالشركات المدرجة والتي بلغت حوالي 3,12 مليارات دينار، ما يعادل 44٪ من إجمالي مساهمات الهيئات الحكومية بالشركات المدرجة.

وتشير البيانات إلى أن ملكيات «هيئة الاستثمار» في البورصة ارتفعت منذ بداية عام 2025 بحوالي 527 مليون دينار، أما خلال آخر 7 سنوات، فقد ارتفعت قيمة مساهمات الهيئة العامة للاستثمار بحوالي 1,41 مليار دينار.

وتأتي أكبر ملكية للهيئة العامة للاستثمار بنسبة 15,67٪ من رأسمال بيت التمويل الكويتي، وبقيمة 2,36 مليار دينار ما يعادل 75,7٪ من إجمالي ملكيات الهيئة المعلنة بالبورصة، فيما ارتفعت ملكية الهيئة في سهم بيت التمويل الكويتي خلال عام 2025 بحوالي 360 مليون دينار.

الجهة	قيمة ملكيات الهيئات الحكومية الكويتية المعلنة في بورصة الكويت كما في 18 ديسمبر 2025 (مليون د.ك.)	النسبة من الإجمالي ٪	النسبة من القيمة السوقية لبورصة الكويت ٪
الهيئة العامة للاستثمار	3,118	٪44,2	٪5,78
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2,834	٪40,2	٪5,25
الهيئة العامة لشؤون القصر	1,027	٪14,6	٪1,90
الخطوط الجوية الكويتية	11	٪0,1	٪0,02
مؤسسة البترول الكويتية	59	٪0,8	٪0,11
الإجمالي	7,048	٪100	٪13,06

وفي المرتبة الثانية، تأتي ملكية الهيئة العامة للاستثمار بمجموعة زين، والتي بلغت 355 مليون دينار، ما يعادل 11,4٪ من إجمالي قيمة ملكياتها المعلنة بالشركات المدرجة، بالإضافة إلى استثماراتها في بنك وربة والتي بلغت حوالي 213 مليون دينار، مسجلة قفزة خلال عام 2025 بقيمة 146,5 مليون دينار.

«التأمينات الاجتماعية»

وتظهر البيانات أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، جاءت بالمركز الثاني من حيث ملكيتها المعلنة في الشركات المدرجة، باستثمارات قيمتها 2,83 مليار دينار، ما يعادل 40٪ من إجمالي مساهمات الهيئات الحكومية، مسجلة ارتفاعات كبير خلال عام 2025 بما قيمته 409 ملايين دينار.

وتأتي أكبر مساهمات «التأمينات» في بيت التمويل الكويتي بـ 1,36 مليار دينار، ما يعادل 9,05٪ برأسمال البنك، ويليها بنك الكويت الوطني بملكية 535,4 مليون دينار، وبنسبة 6,1٪ من رأسمال البنك، فيما بلغت نسبة ملكيتها في مجموعة زين بنحو 6٪ ما يعادل 134 مليون دينار، ثم بنك الخليج بملكية قيمتها 104 ملايين دينار، بما يعادل 7,19٪ من رأسمال البنك.

«شؤون القُصر»

وجاءت الهيئة العامة لشؤون القصر في المرتبة الثالثة باستثمارات قيمتها 1,03 مليار دينار، وهي عبارة عن ملكية بنسبة 6,82٪ من رأسمال بيت التمويل الكويتي، وبالتالي يكون إجمالي استثمارات الجهات الحكومية في بيت التمويل الكويتي قد بلغ 4,75 مليارات دينار، مستحوذا على نحو 67,5٪ من إجمالي قيمة مساهمات الجهات الحكومية بالشركات المدرجة.

أما بنك الكويت الوطني، فقد بلغ حجم مساهمات الجهات الحكومية بالبنك حوالي 535,4 مليون دينار، بينما بلغت قيمة المساهمات 489 مليون دينار في مجموعة زين، ونحو 320,4 مليون دينار في بنك وربة.

وفق المعايير الدولية للتميز الخدمي والاستدامة

«بيت التمويل» يحقق شهادة الريادة بتصميمات الطاقة والبيئة LEED

حصل بيت التمويل الكويتي عبر إدارة الخدمات العامة على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة من الفئة الذهبية «LEED Energy and Environmental Design Leadership in»، من مجلس المباني الخضراء الأميركي، بعد توافق عدة فروع لبيت التمويل الكويتي مع معايير وشروط المجلس الأميركي، للحصول على الشهادة العالمية المرموقة في مجال الالتزام بمواصفات الطاقة والبيئة، وفق الالتزامات المعتمدة دوليا.

وتعد شهادة LEED نظاما عالميا معتمدا لتقييم المباني وتصنيفها بناء على مدى التزامها بمعايير الاستدامة وكفاءة استخدام الطاقة. وهي تقيس مدى جودة تصميم المبنى وتشغيله بطريقة صديقة للبيئة، حيث تشمل معايير التقييم: كفاءة الطاقة ـ الكفاءة المائية ـ تقليل انبعاثات الكربون ـ جودة البيئة الداخلية ـ استخدام مواد بناء مستدامة.

وتتصف المباني الحاصلة على LEED: بالعديد من المواصفات الأساسية التي تمنحها ميزة وأفضلية تضاف إلى ضرورة كونها مباني جديدة، من أبرزها: تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة ـ خفض تكاليف التشغيل ـ تحسين جودة البيئة الداخلية للمستخدمين، ويتم منح الشهادة ذات الطابع الدولي من جهتين مرتبطتين ببعضهما: الأولى هي مجلس المباني الخضراء الأميركي (USGBC)، وهي الجهة التي طورت نظام LEED ومعاييره الأساسية، والثانية هي مؤسسة اعتماد الأعمال الخضراء (GBCI) وهي الجهة التي تقوم فعليا بمنح الشهادة وتقديم خدمات التحقق والتدقيق للمشاريع حول العالم.

أيمن الطبطبائي

وقال المدير التنفيذي للخدمات العامة، في بيت التمويل الكويتي أيمن الطبطبائي، إن الحصول على شهادة LEED في عدد من فروع البنك، يعبر عن مجموعة كبيرة من الفوائد التشغيلية والمالية والبيئية، وقد أكدت المصادر أن المباني الحاصلة على LEED تحقق أداء أفضل وتكلفة تشغيل أقل مقارنة بالمباني التقليدية، وتستهلك طاقة ومياه أقل، ما يؤدي إلى تقليل المصاريف التشغيلية بشكل مستمر، بالإضافة إلى تحسين جودة البيئة الداخلية للفرع، ما ينعكس على راحة الموظفين وتحسين تجربة العملاء داخل الفرع، وتعزيز السمعة المؤسسية والاستدامة.

وأضاف الطبطبائي أن LEED يعتبر معيارا عالميا، والحصول عليه يضع البنك ضمن المؤسسات المتقدمة في الاستدامة، خصوصا مع توجهات البنوك المركزية نحو تقارير ESG، مشددا على أن الحصول على شهادة LEED في فروع البنك ليس مجرد إنجازا بيئيا، بل هو استثمار مالي وتشغيلي يعزز الكفاءة والسمعة ورضا العملاء والموظفين وقيمة الأصول والامتثال لمعايير الاستدامة العالمية.

ويضع بيت التمويل الكويتي العميل دائما في قلب عمليات التطوير والتحسين التي يقوم بها على مستوى الأنظمة والخدمات، بما يضمن تعزيز مستوى الثقة، ويتيح تحقيق خططه بكفاءة أكبر تعزز من تنافسيته واستمرارية بيئة العمل الإيجابية.

تعليق إصدار أو تجديد الترخيص لحين الامتثال لأحكام القرار

«التجارة» تلزم أصحاب التراخيص بإضافة بيانات الاتصال اعتباراً من 10 الجاري

طارق عرابي

من المقرر أن تبدأ وزارة التجارة والصناعة اعتبارا من يوم الأحد المقبل الموافق 10 يناير الجاري بتطبيق القرار الوزاري رقم 140 لسنة 2025، الصادر في 10 يوليو 2025 والمتعلق بإلزام أصحاب التراخيص التجارية بإضافة بيانات الاتصال على السجل والترخيص التجاري، والذي حدد مهلة مدتها ستة أشهر من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية.

وكان وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل قد أصدر قرارا وزاريا حمل الرقم 140 لسنة 2025 يتعلق بضرورة إضافة بيانات وسائل الاتصال في السجل التجاري والترخيص التجاري خلال مدة لا تتجاوز 6 أشهر كحد أقصى، حيث نص القرار على إضافة نص جديد إلى المادة 2 من القرار الوزاري رقم 580 لسنة 2018 على النحو التالي: «تضاف بيانات وسائل الاتصال والتي تشمل رقم الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني، ويجوز أن يضاف إليهما أي وسيلة اتصال إلكترونية حديثة».

وشددت المادة الثانية من القرار على جميع المقيدين في السجل التجاري بضرورة التقدم بطلبات تعديل أوضاعهم لتتوافق مع المادة الأولى من القرار خلال ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وأضاف القرار أن بيانات وسائل الاتصال للشركة او المؤسسة تعد من البيانات الأساسية اللازمة للترخيص التجاري، وتعتبر جزءا أساسيا منه وشرطا لإصداره أو تجديده على نحو يكفل إنجاز جميع الإخطارات والإعلانات والمراسلات، ويتعين على جميع الشركات والمؤسسات تحديث بيانات التراخيص بها لتتضمن وسائل الاتصال الحديثة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ نشر القرار.

ومنح القرار المخولين بالضبطية القضائية وفقا للقانون رقم 18 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية ضبط المخالفات للمادتين الأولى والثانية والتحقق من صحة البيانات، على أن يتم تعليق إصدار أو تجديد الترخيص لحين الامتثال لأحكام المادة الثالثة من القرار.